الأمم المتحدة

E/CN.6/2004/NGO/39

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 January 2004
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والأربعون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤

البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام للقرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات: مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في منع الصراعات وإدارتها وحلها وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع

بيان مقدم من اتحاد المرأة الكوبية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٧ و ٣٨ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.6/2004/1.

180204 180204 04-22261 (A)

لا ينبغي تفسير السلام على أنه مجرد عدم وجود أعمال عسكرية، بل ينبغي له أن يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالظروف الإنمائية في البلدان المعنية. ويصعب تحقيق السلام الكامل في عالم يعيش أزمة حادة من حيث القيم الإنسانية، إذ يعاني ٨٤٢ مليونا من البشر من آفة الجوع، يضاف إلى هذا الرقم خمسة ملايين آخرين كل عام.

وينطوي ضمان السلم للشعوب على كفالة الحق في العيش بكرامة، وينبغي أن يكون ذلك شرطا لا بد منه لحل جميع المشاكل، بما في ذلك التحرر الفعلي من ربقة الاستغلال والقهر في جميع أشكاله.

وبناء على الظروف الراهنة، يلاحظ وجود ازدواج في المعايير. فما يوصف لبلدان الجنوب أو العالم الثالث يختلف عما يطبق في الشمال، حيث القوى العظمى. وتسعى السياسات الاقتصادية الجديدة إلى حمل الشعوب على الاقتناع بأن العولمة والرأسمالية الليبرالية الجديدة هما أفضل بديل، وأنهما يشكلان الخيار الوحيد للاستمرار في البقاء.

وقد زادت هذه السياسات من حدة المشاكل العالمية المعاصرة التي تشمل تدمير البيئة؛ والأمراض الوبائية والمتوطنة؛ وتركز الثروة في يد القلة؛ وتفاقم بؤس أعداد كبيرة من الناس؛ ومشاكل الهجرة والصراعات؛ وإدمان المخدرات والاتجار غير المشروع بها؛ والفساد؛ والجريمة المنظمة. ولا يمكن للنظام العالمي الحالي أن يكون البديل المطروح أمام الشعوب وما تتوخاه من تنمية. ومن هنا تأتي ضرورة مواصلة السعي الحثيث إلى تحقيق السلام العادل لجميع البشر.

وحسبما جاء في وثيقة للأمم المتحدة ذات صلة بعقد المرأة ويعود تاريخها إلى عام ١٩٨٠، فإن ''انعدام السلام والاستقرار يحول دون التنمية''. ومن جهة أخرى، فلن يدوم السلام بدون القضاء على اللامساواة والتمييز على جميع المستويات. فالسلام هو حق المساواة في المشاركة في علاقات الصداقة والتعاون في جميع مجالات الحياة، وفي الاحترام الكامل لكرامة الشعوب وحقها في تقرير المصير ونيل الاستقلال بدون تدخلات أجنبية بجميع أشكالها، وحقها في تعزيز ضمانات حقوق الإنسان الأساسية.

ويؤكد اتحاد المرأة الكوبية مجددا أن السلام لا ينفصل عن التنمية وعن المساواة بين المرأة والرجل. وفي الوقت نفسه، يعتبر الاتحاد أننا نعيش في حقبة زمنية تهددنا فيها الحروب في كل مكان – حتى وإن تستر الكثير منها وراء ''بعثات إنسانية'' و ''عمليات لحفظ السلام'' و ''حرب مزعومة ضد الإرهاب'' – ويتزايد فيها إنتاج الأسلحة التي تزداد تطورا كل يوم، وكذا الاتجار بها.

ويمكن التخفيف من وطأة الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تقلق بال أغلبية البشر إذا استخدمت الموارد المكرسة للنفقات العسكرية في تحقيق التقدم والرفاه للشعوب. ولا يعني السلام الحقيقي والشامل غياب الحروب فحسب، بل من الضروري أيضا النضال من أجل إزالة ما يقف وراء الحروب من أسباب موضوعية.

ولا يتعلق الأمر بمنجزات مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في إدارة الصراعات أو البعثات الإنسانية، بقدر ما هي مسألة نضال مشترك من أجل السلام والسيادة والاستقلال، ومن خلال إجراءات التضامن باعتباره عملا يتوخى الدفاع المستمر عن أسرنا وشعوبنا.

وحينما يتحدث الشعب الكوبي والمرأة الكوبية عن هذه القيم فإنهم لا يفعلون ذلك عن وعي بها فقط، وإنما انطلاقا من إدراكهم أيضا بأنهم كانوا ضحايا سياسة إرهابية مورست ضد بلدنا لأكثر من ٤٠ عاما من جانب أكبر قوة في العالم، مما جعل كل ستة من أصل عشرة كوبيين يولدون في ظل ظروف صعبة من جراء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من قِبل الولايات المتحدة. وقد ظلت الغالبية الساحقة من البلدان في الجمعية العامة للأمم المتحدة تدين حصار الإبادة الجماعية هذا على مدى ١٢ عاما.

وتؤيد المرأة الكوبية بعزم ضرورة إقامة تضامن دائم بين النساء والرجال، يُصاغ من خلال إجراءات تصبح إمكانيات المرأة فيها عنصرا رئيسيا في بناء عالم تزداد فيه المساواة والعدالة الاجتماعية التي يتوق إليها النساء والرجال، ونحن على يقين بإمكانية تحقيق ذلك.